الامر برئيس رابطة وكلاء السياحة الى المطالبة بتشكيل لجنة حكومية على مستوى عال ، او هيئة رفيعة المستوى، كي تعيد النظر بسرعة في السياسة السياحية ، وسياسة الرحلات الجوية ، نظرا للانخفاض الكبير في السياحة(٦٢).

لقد أثرت حرب تشرين على مدخولات الفنادق والمقاهي والملاهي والمطاعم وشركات الطيران وشركات السياحة ، بالاضافة الى الفروع الثانوية التي تخدم السياحة ، كفروع المجوهرات والالبسة. وقد ذكر سكرتير اتحاد اصحاب الفنادق في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٣ ، بأن معظم الفنادق خالية تماما ، ويخشى ان تغلق قريبا ، وان اصحاب الفنادق توجهوا بسرعة الى وزارة السياحة مطالبين بزيادة رؤوس الاموال المستثمرة وتأجيل دفع الديون ودفع الاموال على حساب المساعدات التي التزمت الحكومة بدفعها لاصحاب الفنادق(٦٤). كما اقدمت العديد من شركات الطيران على تخفيض رحلاتها الجوية الى اسرائيل ، وظلت خطوط النقل البحرية في حالة شلل لفترة ليست بالقصيرة بعد حرب تشرين ، وكان من شأن ذلك كله ان يؤثر تأثيرا كبيرا على دخل اسرائيل من الرسوم والضرائب .

وتستفيد السلطات الصهيونية من السياحة كوسيلة للاعلان عن منتجاتها الصناعية والزراعية فتدعو النشرات الدعائية السياح الى زيارة المصانع والحقول الزراعية في فلسطين المحتلة(٦٥). وتحصل اسرائيل على دخل كبير من مشتريات السياح من الهدايا التذكارية . وكان معدل ما ينفقه السائح الواحد على المشتريات قبل حرب حزيران ٣٠ دولارا . وتقدم وزارة السياحة تخفيضا خاصا للسياح بنسبة ١٥ ٪ عن مشترياتهم من المتاجر السياحية لكي تشجع بيع المصنوعات المحلية السياحية . وفي عام ١٩٦٤ ، على سبيل المثال ، بلغت قيمة مشتريات السياح من الالبسة والمجوهرات والفرو والهدايا التذكارية حوالي ٥،٣ مليون دولار . وتركز الحكومة الصهيونية جهودها لبيع هذه السلع والمنتجات التي تساهم في الدعاية للمنتجات الاسرائيلية في الخارج(٦٦). وتوجد في وزارة السياحة دائرة خاصة باسم دائرة مراقبة مشتريات السياح مهمتها مراقبة المتاجر السياحية المختلفة من صالات الرسم والفن ومتاجر الهدايا التذكارية ومتاجر الالبسة والمجوهرات والسجائر والعطور .. الخ . وتحصل هذه المتاجر على موافقة دائرة مراقبة مشتريات السياح لكي تصبح موصى بها للسياح ، وكذلك تقوم الدائرة بتحديد ومراقبة الاسعار في المتاجر المختلفة(٦٧).

ومع انه لا توجد ارقام محددة توضح مدى ما لحق بدخل اسرائيل في هذا المجال من اضرار نتيجة حرب تشرين ، الا ان هناك العديد من الشواهد على ان حالة التضخم التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة بعد الحرب ، جعلت مشتريات السياحة أقل مما كانت عليه ، وهو الامر الذي يفسر جزئيا كون نسبة الانخفاض في الدخل السياحي تفوق نسبة الانخفاض في عدد السياح .

ويعترف حانوخ جبتون ، المدير العام لوزارة السياحة ، بأن مشكلة التضخم المالي التي هي أشد خطورة في اسرائيل منها في اي مكان اخر من العالم قد أثرت على الحركة السياحية والدخل السياحي . ويذكر انه في الثلث الاول من عام ١٩٧٤ ازداد التضخم المالي بنسبة ٢١ ٪ تقريبا ، بالمقارنة مع الربع الاخير من عام ١٩٧٣ ، وانه من هذه الناحية فان الاسعار في فلسطين المحتلة مرتفعة للغاية ، وأحيانا تكلف وجبة طعام يأكلها السائح خارج الفندق ، اكثر من سعر المبيت في الفندق . وهذه القضايا تجعل البلاد غالية بالنسبة للسائح ولا تساعد على قدوم السياح ، ويذكر مراسل اذاعة العدو بيني رون انه ، مع ذلك ، فان وزارة السياحة وشركة العال تعملان على تخفيض اسعار السفر لتشجيع السياحة(٦٨).

نخلص من الاستعراض السابق الى استخلاص النتائج التالية : ١ — ان دخل اسرائيل من السياحة قد تعرض للانخفاض نتيجة لحرب تشرين . ٢ — ان انخفاض هذا الدخل كان بنسبة اعلى من الانخفاض الذي لحق بالحركة السياحية رغم الزيادة الطبيعية في التكاليف . ٣ — ان انخفاض الدخل السياحي قد حدث سواء فيما يتعلق بالعملات الاجنبية ، او الدخل من الضرائب والرسوم او المبيعات . ٤ — ان التضخم الاقتصادي ، وارتفاع الاسعار ، والاضرابات — خاصة في شركة العال — قد ساهمت في مضاعفة التأثير ، بحيث لحقت الازمة بكافة فروع دخل اسرائيل من الخدمات . ويجدر